

مناخ الاستثمار في العراق

The investment climate in Iraq

المدرس الدكتور حسن كريم حمزة

Dr. Karim Hassan Hamza

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

ظل الاقتصاد العراقي وعلى المدى الطويل يعيش أزمات خانقة، ويعاني من اختلالات هيكلية حقيقية سواء تعلق ذلك بقطاعاته الحقيقية او المالية، وكان وراء ذلك جملة مسببات منها ما تعلق بغياب السياسة الاقتصادية غير الحكيمة وعدم ارتباطها على المدى الطويل، فهي تنفصل وتتصل بحسب الظرف السياسي السائد في البلد، وهذا مخالف لقواعد البناء الاقتصادي الحديث، علاوة على استنزاف موارد البلد في حروب لا طائل منها ان ما تواجهه الحكومة العراقية اليوم وهي تحاول انتشال الاقتصاد العراقي من مشاكله ولاسيما في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين هو العجز والفجوة الاستثمارية والتي يتطلب ملئها من مصادر اخرى سواء من الاستثمار المحلي (القطاع الخاص) او من الاستثمار الأجنبي، وكل ذلك يعتمد على تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية الفاعلة والتي تقنع المستثمرين على القدوم الى الساحة الاستثمارية والافسوف تستمر الصعوبات والمشاكل وعدم القدرة على رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاسيما ان العالم المتعولم اليوم اصبح ساحة واحدة للتنافس على جذب الاستثمارات، يفوز بها من يؤمن ويكسب ثقة المستثمرين.

Abstract

Under the Iraqi economy and the long-term living crises stifling, and suffers from structural imbalances true whether it Baktaath real or financial, and was behind, among other causes, including those related absence of economic policy is wise and not linked to the long term, they are separated and connected according to the political situation prevailing in the country, and this is contrary to the rules of construction of modern economic, as well as depletion of resources of the country in the wars in worthless that faced by the Iraqi government today is trying to lift the economy out of the Iraqi problems, particularly in the provision of basic services to citizens is the deficit and the investment gap, which requires filled from other sources, whether of domestic investment (private sector) or foreign investment, all of which depends on the creation of favorable investment environment and the actors that will convince investors to come to the investment arena and will continue, but the difficulties and problems and the inability to raise the indicators of economic development and social development. Given that the globalize world today has become one hall to compete to attract investments, believes in the win and earn the confidence of investors.

هدف البحث

سيحاول البحث تحقيق جملة من الأهداف.

- (١) رؤية مفاهيمه عن الاستثمار وأهميته:
- (٢) دراسة مناخ الاستثمار في الاقتصاد العراقي على ضوء عناصر البيئة الاستثمارية
- (٣) معرفة المشاكل والمعوقات في البيئة الاستثمارية العراقية

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من عدم توفر البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات ولأسباب كثيرة تعلق بعضها بعدم الاستقرار الأمني وتردي البنية التحتية فضلاً عن عدم توافر السياسات الملائمة لتنمية القطاع الخاص العراقي، وكل ذلك انعكس على قدوم الاستثمارات إلى العراق.

فرضية البحث

على الرغم من النية الواضحة والسعي من قبل الحكومة العراقية على توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحقيق النجاحات في، ذلك لكنها لا زالت تعاني من معوقات قللت من كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

منهجية البحث

من اجل تحقيق أهداف البحث قسم الى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الاول: في معنى الاستثمار والبيئة الاستثمارية.

المحور الثاني: دراسة وتحليل بيئة الاستثمار في العراق

المحور الثالث: التعرف على اهم العوامل الطاردة للاستثمار

المحور الأول**الاستثمار – البيئة الاستثمارية (إطار مفاهيمي)****أولاً: مفهوم الاستثمار**

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في أي اقتصاد من خلال دوره في النظام الاقتصادي ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الأخرى (الادخار، الاستهلاك، التوظيف، الناتج... الخ) كما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية، وكما يعد احد دعائم التنمية المستدامة لما يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية ولعلاقته الايجابية مع النمو الاقتصادي، ولهذا يعد دراسة مفهوم الاستثمار وأهميته نقطة الانطلاق للبحث.

يعرف الاستثمار (Investment) على انه (عملية تكوين وتراكم رأس المال)^(١) كما عرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية - اجتماعية - ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية او تجديدها او تعويض رأس المال القديم)^(٢).
بمعنى ان الاستثمار هو بمثابة تحويل رأس المال من شكله الأصلي النقدي الى الإنتاجي او الخدمي، وعليه فأن مجالات الاستثمار تتسع لتشمل نواحي الحياة الاجتماعية جميعها وليس المجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط.

وبموجب قانون الاستثمار العراقي (١٣) لسنة ٢٠٠٦ عرف الاستثمار بأنه توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد .

وبموجب ما سبق يتضح ان الاستثمار هو توظيف أموال فائضة لدى الأفراد، والشركات وحتى الحكومات والمنظمات في أصول مختلفة الهدف منها الحصول على موارد إضافية في المستقبل وبأقل مخاطرة ممكنة، وقد يكون هدف الاستثمار وخصوصا اذا قامت به الحكومة هو الحصول على عائد أحياناً او خلق منفعة عامة بغض النظر عن العائد أحياناً، وتتباين مجالات وانواع الاستثمار بحسب طبيعة النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله ويبوب الاستثمار إلى^(٣):

(١) التمييز الجغرافي والذي يميز بين الاستثمارات المحلية Local investment والاستثمارات الأجنبية Foreign investment حيث تشمل الاولى كل الاستثمارات المحلية في السوق المحلي بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل (العقارات - الأوراق المالية - المشروعات التجاريةالخ)) بينما تضم الثانية الاستثمارات في الأسواق خارج الحدود.

(٢) التمييز النوعي للاستثمار والذي يميز بين الاستثمار الحقيقي او الاقتصادي Real Economic Investment والذي يتحقق اذا ما توفر للمستثمر حق حيازة أصل حقيقي له قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي، والاستثمار المالي Financial Investment ويتحقق اذا ما توفر للمستثمر حق حيازة أصل مالي غير حقيقي لا يساهم في زيادة الدخل القومي.

(٣) المعيار الزمني للاستثمار: والذي يستخدم في تحديد العمر الاستثماري للمشروع والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر، وبموجبه تصنف الاستثمارات الى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ثانياً: أهمية الاستثمار

إن الاستثمار من النشاطات الاقتصادية التي لم تشهد تبايناً في الآراء حول الدور الذي يمكن أن يلعبه على النشاط الاقتصادي، ومن خلال قنوات كثيرة، البعض منها يكون تأثيره مباشر على محددات النمو الاقتصادي، كالمدرجات المحلية، انخفاض تكاليف راس المال - نقل التقنيات العلمية الحديثة، تنمية القطاع المالي المحلي، تطوير الشركات المحلية من خلال نسخها للتكنولوجيا... الخ وبشكل عام يمكن إجمال أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي بالاتي:

(١) أسهم الاستثمار في زيادة الانتاج القومي، فإن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة الى الموارد المتاحة، أو تعظيم هذه الموارد نفسها أو منفعتها، ويمكن تحديد تلك المساهمة من قبل الاستثمار من خلال الدخل المتولد الجديد (القيمة المضافة) من العناصر أو الموارد المحلية، ويمكن التوصل الى ذلك من خلال المعادلة التقديرية الآتية^(٤) $M = V - C - R$ حيث $M =$ المنفعة المتحققة $V =$ قيمة الانتاج $C =$ تكاليف الانتاج $R =$ تكلفة الفرصة البديلة.

(٢) يسهم الاستثمار في زيادة الثروة الوطنية ((تكوين رأس المال الثابت)) سواء كان هذا الاستثمار محلياً أو أجنبياً، فإن الـ FDI يسهم في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف له وذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلة والخارجة منه، ويمكن معرفة ذلك على البلد المضيف وفق على المعادلة التالية:

$$FDI = CI - Co = f(X + I + E + A) - F(K + R + S + P)$$

حيث CI تمثل التدفقات الداخلة والتي تشمل على عائد التصدير (x) واسهم رأس المال للمستثمر الأجنبي (E) وكذلك القطع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد فضلاً عن المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية. أما (Co) فهي التدفقات الخارجية نتيجة الـ FDI وتشمل (k) مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية و (r) مستورداته من المواد الأولية، مضافاً إليها (S) مستورداته من المهارات الإدارية، علاوة على (p) الأرباح المحولة وعليه يساهم (FDI) بشكل ايجابي في تكوين رأس المال الثابت في البلد المضيف له عندما يكون $CI > Co$ وبالعكس يؤثر سلباً إذا كان $CI < Co$ ^(٥).

(٣) يسهم الاستثمار المحلي والأجنبي في معالجة مشكلة البطالة من خلال توظيفه لكثير من الأيدي العاملة، ومن ثم فهو إحدى الحلول لمعالجة ذلك، وكذلك محاربة الفقر وبعض أشكال التخلف. علماً أن أثر الاستثمار على التوظيف يعتمد على عدة عوامل، منها أسلوب الاستثمار، فدخله الى ميادين جديدة ومواقع متنوعة يؤدي الى زيادة حجم العمل المطلوب، في حين اتخاذه لأسلوب الحياة والتملك لنشاط قائم قد يخفض العمالة المطلوبة، ولكن ذلك يعتمد على المفاوضات مع المستثمر^(٦).

(٤) الإسهام في تمويل عملية التنمية وخصوصاً في البلدان التي تعاني من نقص الموارد المالية، علاوة على ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية، فضلاً عن كونه أفضل مصدر تمويلي عند مقارنة مع مصادر التمويل قصيرة الاجل والاقتراض المشروط.

(٥) يوصف الاستثمار وخصوصاً الأجنبي منه بأنه قناة لنقل التكنولوجيا فالمنافع التي تحصل عليها الدول المضيفة تتمثل بآثار الانتشار التكنولوجي من خلال المضاعف التكنولوجي (Technological Multiplier)، إذ يعمل على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع من خلال عدة قنوات سواء تعلقت بالمنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية، أو اكتساب المهارات من خلال فرص العمل في الشركات الأجنبية أو قيام الشركات الأجنبية بتدريب وتطوير الملاكات المحلية، أو من خلال الاندماج مع الشركات الأجنبية^(٧).

ثالثاً: مفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها

في ظل نظام العولمة أصبح العالم كله مساحة مفتوحة للمنافسة على جذب الاستثمارات، ولا تتمتع أية دولة بوضع احتكاري له، بل أن كل دولة بما تتضمنه من عوامل جذب او طرد قطباً منافساً للدول الأخرى، وقدرة أية دولة على كسب ثقة المستثمرين يتوقف على مقدرتها على توفير الظروف المثلى للمستثمر سواء من حيث الأمان والعائد والتسهيلات أو غيرها، والعراق وفي ظل التحولات الجديدة يعتبر قطباً من الساحة العالمية المتعولمة يسعى لجذب المزيد من الاستثمارات طمعا في مردوداته الايجابية، فضلا عن كونه الاداة التي تستند عليها عمليات التحول نحو اقتصاد السوق، والمهم كذلك ان الدستور العراقي ركز على دور القطاع الخاص في عملية الإصلاح الاقتصادي ومساندة الدولة له في ذلك، كل ذلك يتطلب العمل على تهيئة المناخ الاستثماري (Climate of Investment) والذي يقصد به ((مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتوقعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر))^(٨). في حين عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التبوؤها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري)^(٩).

ومما سبق ان المناخ الجاذب يتضمن عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، منها استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بمؤشراتها المتنوعة، كما يتضمن تحسين الإطار المؤسسي وإصدار قوانين محفزة للاستثمار والتجارة (حماية الملكية الفردية، تشجيع المنافسة، قوانين لضمان وفرض المنازعات، الترويج، إعداد الفرص والخرائط الاستثمارية، عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف) وكل ذلك يدعم الاستثمار.

عناصر مناخ الاستثمار

يواجه ويفاضل المستثمر بين مجموعة من العناصر التي تحدد نشاطه الاستثماري في البلد المضيف ونشير الى أهمها بالاتي:

(١) النظام الاقتصادي والبيئي: وتشمل

- النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي أكثر تحررية ويعمل على تقليل الحواجز والقيود أمام حركة المال والتجارة ويعمل بآلية السوق كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.
- النظام السياسي: العوامل السياسية من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية فالمستثمر دائماً ينظر بعين الاعتبار للمخاطر غير الاقتصادية التي قد يتعرض لها مثل التأميم والمصادرة والتدخل في شؤونه، فالحوافز والمغريات الأخرى مهما تكن عالية لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من عدم الأمان، وعليه كلما كان النظام السياسي ديمقراطياً وهناك شفافية

عالية للمعلومات فهو بصالح المناخ الاستثماري والعكس في حالة السلطوية تكون البيئة طاردة للاستثمار^(١٠).

• النظام البيئي: ويشمل عدة عناصر منها النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار المنظم له وبيروقراطية الجهاز الحكومي، والفساد الإداري والمالي والاهم من ذلك كله، فكلمما وجدت تلك الهيئات والجهات الحكومية وتمتعت بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيدات والمعوقات الإدارية، وتكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كان المناخ جاذبا للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد والبيروقراطية والتخلف المصرفي وغيرها^(١١).

(٢) قوانين الاستثمار وتشريعاته

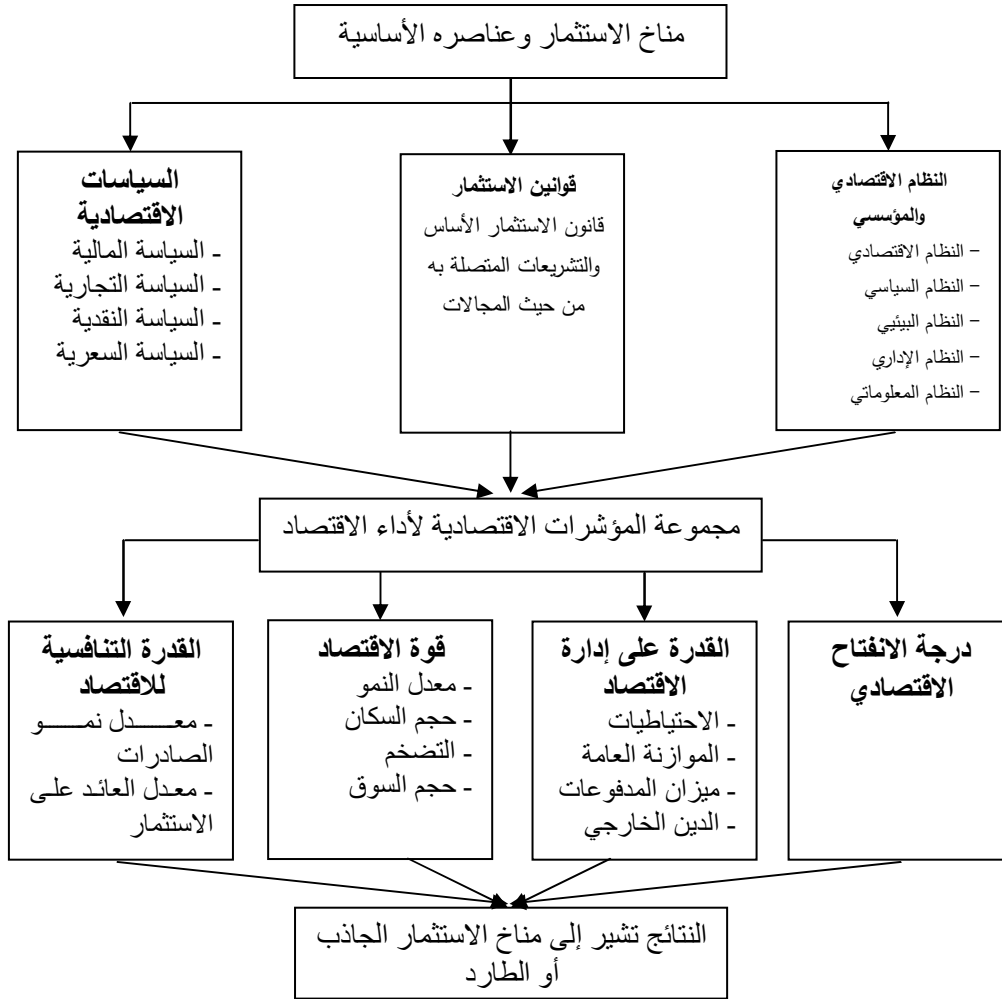
وتشمل قانون الاستثمار الرئيس، فضلا عن مجموعة القوانين والتشريعات المكملة ((قانون النقد، الضرائب، الكمارك الخ))، وجميع هذه القوانين كي تكون جاذبة للاستثمار لابد وان تتسم بالتطور والمرونة التامة في الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للقرار والمؤسسات فضلاً عن اتسامها بالشفافية ووضوح الرؤيا^(١٢)

(٣) السياسات الاقتصادية

وتشمل سياسات الاقتصاد الكلي والتي تظهر بصور واشكال مختلفة حسب السلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصادية للبلد المضيف، وكلما كانت السياسة واضحة ومرنة وغير متضاربة في الأهداف، وتعمل بالكفاءة والفعالية وتتناسق مع التغيرات والتحولت على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحول العالمي، كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح فمثلا السياسة المالية تكون جاذبة، اذا كانت تحمل حوافز مالية وتمويلية ومؤشراتها مستقرة، أما السياسة التجارية التي تقدم الحوافز بعدم التدخل الحكومي وإلغاء الرسوم والقيود الكمية هي الأخرى جاذبة للاستثمار، وهكذا بقية السياسات^(١٣).

(٤) مجموعة المؤشرات الاقتصادية

وتشمل مجموعة مؤشرات أداء الاقتصاد والتي يشير تحليلها الى درجة جاذبية البلد للاستثمار، وكل هذه المؤشرات ما هي الا محصلة لعمل المكونات السابقة، وجميعها تدخل ضمن البيئة الاستثمارية ويمكن إظهار عناصر مناخ الاستثمار في المخطط التالي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، صفحات متفرقة.

المحور الثاني

واقع بيئة الاستثمار في العراق

هناك الكثير من الدراسات التي ناقشت موضوع محددات الاستثمار وصنفتها إلى تقسيمات عدة، وبالشكل العام فإن جميعها تشترك وتضع النقاط على العوامل المؤثرة على قدوم الاستثمار من عدمه، وهنا سنقوم بدراسة تلك العوامل او المحددات وفقا لحالة الاقتصاد العراقي لتتعرف في النهاية هل هي في صالح جذب الاستثمار الى العراق أم أنها طاردة له، ويمكن دراستها بالاتي:

أولاً: النظام السياسي الأمني:

كما أسلفنا أن المناخ السياسي هو من العوامل المؤثرة والرئيسية على القرار الاستثماري، والأثر الايجابي يتحقق في ظل الاستقرار السياسي والأمني داخل البلد المضيف للاستثمار ومن خلال النظر إلى طبيعة نظام الحكم واستقراره وطبيعة العلاقة بين الكتل السياسية، والديمقراطية والشفافية وغيرها

وتفحص ذلك في العراق يشير الى ان البيئة الاستثمارية قد تأثرت بالظروف السياسية الحالية والأمنية غير المستقرة التي انعكست بحالة عدم التأكد من المستقبل بالنسبة للمستثمرين وأثرت حتى على هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج، ولكن العراق يعتبر حالة متميزة للاستثمار بالرغم من تذبذب الوضع الأمني مما خلق تردد لرأس المال الوطني والأجنبي في الدخول إلى الاقتصاد، وبالرغم أيضا من وجود حالة ارتباك في ذهنية المستثمر سببه الحالة الأمنية. ولكن ان تفحص دقيق وعادل حالة العراق تبين ان ٦٠ % من الرقعة الجغرافية للبلد هي في حالة أمنية مستقرة وتشكل بيئة استثمارية مقبولة للباحثين عن الاستثمار وعلى الرغم من ذلك أن المؤشر المركب للمخاطر القطرية والذي يضم ثلاث مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية والذي تعده مجموعة (PRS) ويضم ١٨ دولة عربية من ضمنها العراق من أصل ١٤٠ دولة حيث يقع العراق في المجموعة التي تشير الى درجة مخاطر مرتفعة لعام (٢٠١٠) بعد أن كان في العام السابق له بدرجة مخاطرة معتدلة وكما يظهره الجدول.

الجدول (١): تصنيف الدول العربية حسب درجة المخاطرة* لعام ٢٠١٠

اسماء الدول	عدد الدول	درجة المخاطرة
قطر - عمان	٢	منخفضة جدا
الامارات - الكويت - البحرين - السعودية - ليبيا، الجزائر، المغرب - تونس	٨	منخفضة
سوريا - مصر - الاردن - لبنان - اليمن	٥	معتدلة
العراق - السودان		مرتفعة
الصومال		مرتفعة جدا

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، البنك الدولي، الموقع <http://www.aigc.net>

ثانياً: النظام الاقتصادي

من خلال قراءة دستور العراق الجديد، يتضح أن هناك نية واضحة لدى الحكومة العراقية بالتحول الاقتصادي والانفتاح والابتعاد عن الاقتصاد المخطط مركزيا وان يكون الاستثمار المحلي والأجنبي هو قائد هذا التحول نحو اقتصاد السوق، كما أن دور الدولة سيكون توجيهيا وتصحيحا وراعية لقطاع خاص وفسح المجال أمامه ليكون رائد عملية الاستثمار والإصلاح الاقتصادي المادة (٢٥، ٢٦) وقد سعت الدولة في ذلك من خلال اتخاذها التدابير اللازمة من اجراءات وتشريعات وقوانين تشجع ذلك، كما سيكون الاستثمار متاحا للمحلي والأجنبي والعمل على تشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر، لكن ان هذه النية لن تكون بهذه السهولة وعملية التحول وفي ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وشعبه وهو بحاجة واضحة الى الكثير من المؤشرات الاجتماعية والانتاجية كل ذلك يجعل انسلاخ الدولة والقطاع العام صعبا ولا يمكن ان يعمل الاقتصاد العراقي بالمرحلة الحالية من دون قطاع عام لان الدولة اليوم هي اكبر رأسمالي^(١٤) ولا يمكن للقطاع الخاص بالوقت الحاضر ان يقود الاقتصاد العراقي ما لم يجري تفعيل كامل للاقتصاد الحقيقي من قبل الدولة، وتكون الخطوات في

تفعيل القطاع الخاص وإعادة هيكلة العام بعد ان يلبي الكثير من الحاجات وخصوصا في مجال الصناعات الانشائية والحديد والصلب والطابوق والبتروكيماويات والاسمدة والتي تعتبر الأساس في تنمية الصناعة والزراعة، بمعنى ان نموذج السوق التنافسية والذي تسيطر عليه الدولة وتوجه الوحدات الاقتصادية وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال والسياسات هو الذي يجب أن يسود لإدارة الاقتصاد العراقي للمرحلة الحالية ولابد من إعداد البرامج الاستثمارية تتولاها الدولة بنفسها في صورة قطاع عام مدعومة ببرامج تنسيق طويلة الأجل للاستثمارات الخاصة واقتراح أهداف ذات أولية على المستوى القومي تتولى الدولة دعمها وتشجيعها وبشكل عام فان النظام الاقتصادي يوحي الى بيئة استثمارية جيدة وبصالح جذب الاستثمارات^(١٥).

ثالثاً: قانون الاستثمار الأساس والقوانين الأخرى

لقد صدرت العديد من القوانين التي تهدف لتطوير وتحفيز الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، تمثلت بقانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٠، وقانون الاستثمار العربي رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ فضلاً عن قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧، وقانون ادارة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية (المناطق الحرة) عام ١٩٩٨ وغيرها، إلا أن هذه القوانين جاءت متأخرة ولم تفعل ولأسباب معروفة في توجيهات الدولة وفلسفتها الاقتصادية القائمة على التخطيط الموجه، والشيء الآخر إن تلك القوانين لم تتعامل مع المستثمر الأجنبي بدرجة من الواقعية، وخلاصة ذلك لم تكن هنالك بيئة استثمارية مناسبة لحدوث الاستثمارات.

أما بعد عام ٢٠٠٣ فهناك توجه في السياسة الاقتصادية تقوم على رسم إستراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار وإعطاءه دورة في إعادة الهيكلة والإصلاح وترجم ذلك بإصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة عام ٢٠١٠ في ما يخص الملكية وغيرها، إن هذا القانون بتقدير الكثير من المختصين جيد جدا وفي الغرض ويلبي أهداف المستثمرين إذ ركز على المساواة بالامتيازات والحقوق بين المستثمر المحلي والأجنبي وفتح الباب على مصراعيها للاستثمار الأجنبي وفي كافة المجالات (عدا النفط والغاز والمصارف وشركات التأمين)* وقد منح القانون المذكور المستثمرين العديد من المزايا والضمانات وكما ورد في المواد (١٠) و(١١) من حيث إخراج رأس المال وعائده والتداول في سوق العراق المالي واستئجار الأراضي لمدة (٥٠) سنة وفتح الحسابات بالعملة العراقية والأجنبية وعدم المصادرة علاوة على الإعفاءات الضريبية لمدة (١٠) سنين قابلة للتتمديد وكذلك إعفاء المستوردات^(١٦) من الرسوم الكمركية، وفيما يخص النواحي التطبيقية والتنفيذ فقد تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات الفرعية في المحافظات كما تم اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في انجاز معاملات المستثمرين وأناط للهيئة الوطنية رسم السياسة الاستثمارية ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها وتكون مسؤولة عن تبسيط الإجراءات والمتابعة وإصدار النشرات ووضع برامج للترويج وإعداد الخارطة الاستثمارية والفرص المتاحة على مستوى الدولة الاتحادية في حين كلفت المحافظات الأقاليم بوضع خططها الاستثمارية وبما لا يتعارض مع السياسة الاستثمارية الاتحادية .

إن قراءة واضحة لقانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تعني انه يوفر ركيزة أساسية لقانون عصري لحماية المستثمرين المحليين والأجانب، كما أجاز تعديل صدر عام ٢٠١٠ ملكية أجنبية محدودة للأراضي لغرض تطوير مشاريع عقارية للإسكان كما سعى لتعديل نفسه لتوضيح سياسات استخدام الأراضي وتخصيصها وهو ما كان يشكل عائقاً رئيساً أمام المستثمرين، كما أسس مجلس القضاء الأعلى في تشرين الثاني ٢٠١٠ أول محكمة تجارية وهي ذات أحكام مختصة لفض نزاعات المستثمرين وهي بمثابة استراتيجية واضحة لتحسين مناخ الاستثمار في العراق، ولتأكيد إن الجانب التشريعي يولف بيئة مناسبة للاستثمار في العراق يجري مقارنة بين قانون الاستثمار العراقي والمصري والسوداني، ولا تجد أي فوارق مقارنة مع القانون العراقي من حيث الضمانات او المزايا والالتزامات والحوافز دليل على ان هذا القانون هوة من دعائم توطيد مناخ استثماري مناسب أنظر ملحق (١).

رابعاً: مجموعة المؤشرات الاقتصادية:

لقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بالمناخ الاستثماري بأن الدول التي تتسم وتحقق استقراراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي فأن ذلك يحفز مناخها الاستثماري على قدوم الاستثمارات، وعلى العكس من الدول التي تتسم بحالة عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي كالعجز المالي الكبير وسياسات نقدية متقلبة وسعر الصرف غير مستقر وضعف مؤشرات النظام المالي والمصرفي وكل ذلك سيقفل من جذب الاستثمارات.

وعليه ومن خلال مجموعة المؤشرات هذه يمكن أن نتعرف على بيئة العراق الاستثمارية هل هي جاذبة أم طاردة للاستثمار والجدول التالي يوضح لنا أهم تلك المؤشرات.

الجدول (٢): مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	المؤشرات الاقتصادية
٣٢.١	٣١.٩	٢٩.٧	٢٨.٨	٢٨	عدد السكان (مليون نسمة)
٢.٨-	٢.٧	٣٠.٨	٥٣.٢	٣٦.٩	معدل التضخم
١١٧.٠	١١٩٣	١٢٥٥	١٤٦٧	١٤٦٩	سعر الصرف
٦٦	٨٧	٥٧	٤٥	٣١.٣	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) بالأسعار الجارية
٤٠	٦٤	٣٩	٣٠	٢٤	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
٥٠	٤٩	٢٩	٢٣	٢٥	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
٩٠	٩٦	١٠.٣	٩٩	١١٠	الدين الخارجي (مليون دولار)
٥٨	٥٠	٣٢	٢٠	١٢	الاحتياطيات الرسمية (مليون دولار)
١٨.٧٥٧	٩.٠٨٦	٩.٦٦٢	٥.٥٧١		عجز الموازنة (ترليون دولار)

المصدر: تم الاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير ٢٠١٠، الملاحق الإحصائية.
- البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، تقارير البنك للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

ونلاحظ في الجدول (٢) ان سعر الصرف للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) أخذ بالانخفاض اذ بلغ ١١٧.٠ دينار عام ٢٠٠٩ بعد ان كانت ١٤٦١ دينار عام ٢٠٠٥، ومؤشر الصادرات هوة الاخر اخذ بالارتفاع من ٢٤ مليار دولار الى ٤٠ مليار دولار كما ان مؤشر الواردات قد ارتفع الى الضعف وارتفعت الاحتياطيات الرسمية الى ٥٠ مليار دولار، بينما يعكس مؤشر الدين الخارجي الى التحسن في ميزان المدفوعات وأخيراً فان معدل نمو الناتج المحلي هو الاخر في تصاعد، أما خصائص السوق العراقية والمتمثلة بعدد السكان، ومعدل نموه وحجم السوق، فهي بصالح البيئة المواتية للاستثمار، وتعكس معدل طلب استهلاكي عالي، أما مؤشر عجز الموازنة، فعلى الرغم من العجز الموجود في الموازنة، ولكن من خصائص الموازنة العراقية أنها تعد بعجز مالي ولكنها تنتهي سنوياً بفائض مالي، وبالخلاصة أن هذه المؤشرات تعد ايجابية نوعاً ما خاصة اذا صاحبها استقرار سياسي وامني وستعكس على البيئة الاستثمارية وتسهم في جذب المستثمرين المحليين والأجانب الى القطاعات المختلفة .

خامساً: السياسات الاقتصادية

تشكل السياسة الاقتصادية دليلاً مستقبلياً للوصول الى الطريق المؤدي الى النشاطات الاقتصادية الممكن القيام بها، والنشاط الاستثماري هوة بحاجة ماسة لمعرفة السياسة الاقتصادية والاطمئنان لها، لان المستثمر بحاجة الى معرفة الاثار الاقتصادية بمختلف انواعها من حوافز وضمانات وضررائب ونظام كمركي وأسعار الخدمات التي يحتاجها وكلها يحسبها لمعرفة ايراده الصافي، وعند مطالعة

المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية فقد اظهر تحسنا في بعض فقراته ولاسيما درجة مؤشر السياسة النقدية نتيجة النجاحات التي حققتها ولاسيما في مجال إعادة الثقة إلى العملة العراقية واستقرار سعر الصرف، علاوة على تخفيض نسبة التضخم إلى حد بعيد، وعلى الرغم من ان تلك السياسة لم تستطع بناء القاعدة الأساسية ضد التضخم والمتغيرات الأخرى فالعوامل المسبب للتضخم لازالت موجودة في الاقتصاد والمتمثلة بالقاعدة الحقيقية للانتاج في الزراعة والصناعة، كما أنها سياسة نقدية انكماشية وليست توسعية، وهي ليست بصالح جذب الاستثمارات، وأفضت إلى حرمان القطاع الخاص من التمتع بالتسهيلات المصرفية وبسعر فائدة مناسب، وقلصت من دائرة الإقراض المصرفي.

الجدول (٣): المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لعام ٢٠٠٩

الدولة	درجة مؤشر التوازن الداخلي	درجة مؤشر التوازن الداخلي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	(١)	٣	٢
مصر	٥	(١)	٥
العراق	(٣)	(٣)	٢
السعودية	(٣)	٣	٢
متوسط الدول العربية	٠.٣٧	١.٥	١.٤٧

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي، ٢٠١٠، ص ٢٣٣.

كما أن السياسة المالية وما يخص حالة البيئة الاستثمارية فهي تحتوي على الكثير من الحوافز المالية كما تضمنها قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، حيث هدف القانون الى تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي من خلال توفير التسهيلات اللازمة بتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية لها فالمادة (١٥) أولاً ضمت الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠ سنوات) من تاريخ تشغيل المشروع فضلاً ان نفس المادة / ثانياً منحت المستثمر إعفاءات إضافية أخرى في حالة مساهمة المشروع بتشغيل ايدي عاملة كما تضمنت الفقرة/ ثالثاً نفس المادة زيادة الإعفاء الضريبي (١٥) سنة اذا شارك الأجنبي العراقي في حين تضمنت المادة (١٧) اولاً الى رابعا إعفاء المستوردات للمشروع من الرسوم لمدة ٣٠ سنة وكذلك المستوردات لتوسيع المشروع ولمدة (٣ سنة).

اما قراءة الموازنة العامة للدولة للاعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ والتي هي اهم الوثائق الاقتصادية التي تنعكس فيها خطط الدولة وتوجهاتها وتقوم بتنفيذها على شكل برامج مخططة سواء استثمارية ام استهلاكية، وهناك مؤشرات يمكن ان تستدل بها حول توجه الدولة نحو تفعيل دور القطاع الخاص

في المجال الاستثماري وتقليص مهمة الدولة ونسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة ومقارنته مع التشغيلية ونسبتها الى النفقات العامة وكما يظهر في الجدول (٤)

الجدول (٤): الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية والاستهلاكية من النفقات العامة

العام	النفقات الاستثمارية/ العامة	التشغيلية/ العامة
٢٠٠٥	%٢١	%٧٩
٢٠٠٦	%١٨.٢	%٨١.٨
٢٠٠٧	%٢٤.٥	%٧٥,٥
٢٠٠٨	%٢٧	%٧٣
٢٠٠٩	%٢٣	%٧٧
٢٠١٠	%٢٩	%٧١

المصدر: حيث النسب من قبل الباحث اعتمادا على الموازنة العامة للدولة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ وزارة المالية الدائرة الاقتصادية

سادساً: مدى توفر عوامل الانتاج

يمتلك العراق من الموارد الطبيعية والبشرية المتنوعة تجعله يحمل ميزة نسبية باتجاه جذب الاستثمارات، فالإقتصاد العراقي يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد، حيث تشكل خصائص الثروة النفطية عوامل جذب للشركات الأجنبية بسبب انخفاض تكلفة الانتاج وغياب المخاطر وقرب النفط من سطح الأرض فضلاً عن احتلال العراق المرتبة العالمية الثانية من حيث الاحتياطي المؤكد (١١٥) مليار برميل ومن الاحتياطي المحتمل (٢١٥) مليار برميل، اما الاحتياطي المؤكد من الغاز فقد وصل الى (١١٢) ترليون قدم مكعب ويشكل ١١% من الاحتياطي العالمي^(١٧). ويضاف الى ذلك الخامات من الكبريت والفوسفات والتي يمكن ان تستخدم مواد اولية في الصناعات الكيماوية وهناك معادن اخرى مثل الحديد الرسوبي واليوكساييت وحجر الكلس ورمال السلكا وغيرها الكثير وكلها تكون الأساس في الاستثمار لإقامة صناعات متنوعة، كما أن الفرص الاستثمارية الكثيرة في القطاع الزراعي وخصوصا في الأراضي الصحراوية التي تتميز بصلاحية التربة وغزارة المياه الجوفية، وهناك فرص واعدة في مشاريع زراعية وحيوانية متنوعة في مجال تربية الأسماك والدواجن والأبقار وغيرها....، كما ان السياحة في العراق يمكن أن تكون من الأنشطة البديلة للنفط وحيث يتميز الوسط والجنوب بوجود فرص استثمارية كثيرة، في حين تشكل قوة العمل دافعا للاستثمار من حيث عدد السكان ومعدل نموه ويؤثر على الطلب في السوق المحلية، كما أن هناك عدد كبير من النشطين اقتصاديا يفوق الـ(١٦) مليون نسمة منهم ٥٩% خارج قوة العمل وهي غير مستغلة وتمتاز بخبرات جيدة وكذلك انخفاض معدلات الأجر عند المقارنة مع دول مجاورة^(١٨).

سابعاً: البنى التحتية

وتعنى به قطاع الأصول الاجتماعية او مشاريع الهياكل الاساسية ويضم وسائل الاتصال الحديثة، الطرق والمطارات وسكك الحديد ووسائل النقل والموانئ وغيرها^(١٩)، ومن المؤشرات التي تقيس تلك البنى اطوال الطرق السريعة والسكك الحديدية وعدد مستخدمي الانترنت الخ.

فأن ارتفاع تلك المؤشرات ينعكس ايجابيا على تكاليف وأعباء المستثمر وبالتالي على كسب ثقته والعكس صحيح، والعراق اليوم يسعى الى زيادة استثماراته في البنى الارتكازية وان اغلب المشاريع الاستثمارية تتجه صوب هذه البنى على الرغم من الحاجة الكبيرة للموارد المالية للاستثمار في زيادة مؤشرات البنى الارتكازية وفي المستقبل القريب ستصبح مؤشرات البنى الارتكازية في صالح جذب الاستثمارات.

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة والهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات المحلية لتحفيز الاستثمار وتوفير الاجواء الملائمة ومن خلال النشاطات المختلفة سواء تعلق ذلك بالجهود الترويجية وعقد الاتفاقات الثنائية والمؤتمرات والندوات وإعداد الخرائط الاستثمارية وبيان الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها، ولكن على الرغم من تلك الجهود فق اظهرت العديد من المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية والإقليمية والتي يسترشد بها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية حول القدوم الى العراق، ومن هذه المؤشرات مؤشر سهولة اداء الأعمال (Ease of Doing Business) والذي يصدر سنويا ومنذ عام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وعند مطالعة التقرير لعام ٢٠١١ وكما يظهر في الجدول (٥) تعكس لنا وبدرجة قاسية صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال وفق المقاييس الموضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لتلك الأعمال وإنفاذها، علما ان هذا المؤشر يضم (١٨٣) دولة.

الجدول (٥): ترتيب بعض الدول العربية والعراق ضمن المؤشر بيئة اداء الأعمال لعام ٢٠١١ -

٢٠١٠

التسلسل	ترتيب الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	التغيير
١	السعودية	١٢	١١	↑
٢	البحرين	٢٥	٢٨	↓
٣	تونس	٥٨	٥٥	↑
٤	مصر	٩٩	٩٥	↑
٥	سوريا	١٤٤	١٤٤	→
٦	السودان	١٥٣	١٥٤	↓
٧	موريتانيا	١٦٧	١٦٥	↑
٨	اليمن	١٠٤	١٠٥	↓
٩	العراق	١٥٥	١٦٦	↓

المصدر قاعدة بيانات بيئة اداء الأعمال وبحوث ضمان الاستثمار البنك الدولي - متاح على الموقع <http://www/aigc-net>.

إن هذا الترتيب المتأخر جاء بسبب تدني مقاييس المؤشرات العشرة الفرعية المكونة لهذا المؤشر فمثلاً أن مؤشر تسجيل الممتلكات يحتاج في العراق (٩٦ يوم) بينما في السعودية والإمارات والسودان يستغرق على التوالي (٤٠، ٤٠) يوم، في حين أن استخراج تراخيص البناء سيحتاج في العراق الى (١٠٢ يوم) بينما في السعودية والإمارات والسودان كانت (١٣٩، ١٦، ١٤ يوم) على التوالي، في حين أشار مؤشر التجارة عبر الحدود الى (١٧٩ نقطة)، بينما سجل في السعودية الأردن مصر على التوالي (٢١، ٧٧، ١٨)، بينما حصل مؤشر الحصول على الائتمان (١٢٨ نقطة) بينما كان (٧٢، ١٤٨، ٤٦) في كل من السعودية والأردن ومصر على التوالي، وهكذا لبقية المؤشرات الفرعية التي أشارت إلى كثرة العراق والإجراءات والروتين على أنشطة رجال الأعمال المحليين والأجانب.

الجدول (٦): مؤشر عدد الإجراءات اللازم لإصدار تراخيص البناء، ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي

٢٠١٠

التسلسل	ترتيب الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	التغيير عام ٢٠١٠
١	السعودية	١	١٤	↑
٢	البحرين	٢	١٧	↓
٣	الإمارات	٣	٢٦	↓
٤	الأردن	٨	٩٢	↑
٥	مصر	١٨	١٥٤	↑
٦	العراق	١٠	١٠٢	↓
٩	السودان	١٥	١٣٩	↑

المصدر: قاعدة بيانات بيئة الأعمال عن مجموعة البنك الدولي وبحوث ضمان ٢٠١١.

الجدول (٧): مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تراخيص البناء لعام ٢٠١١

مؤشر عدد الإجراءات			
الأقل عدداً		الأكثر عدداً	
السعودية	١٢	تونس	٢٠
البحرين	١٣	لبنان	٢١
العراق	١٤	الجزائر	٢٣
اليمن وعمان	١٥	مصر	٢٥

المصدر: قاعدة بيانات بيئة الأعمال عن مجموعة البنك الدولي وبحوث ضمان ٢٠١١.

ومن الجدولين أعلاه نلاحظ أن الفترة الزمنية لإصدار تراخيص البناء مقبولة عند مقارنتها مع الدول العربية، في حين كان ترتيب العراق متأخراً كما أظهره الجدول (٦) عربياً وعالمياً. إن هذا العبء الثقيل يتطلب جهداً استثنائياً والعمل على خلق الظروف المواتية والمشجعة لاستقطاب رجال الأعمال والشركات من خلال تقديم الدعم وتمكين هيئات الاستثمار المحلية وبالتعاون مع الوزارات لتقليص الروتين والبيروقراطية حول الحصول على الموافقات وتسهيل وتبسيط الإجراءات أو التأكيد على تفعيل عمل النافذة الواحدة ومنح العاملين فيها الصلاحية الكاملة لانجاز عمل المستثمر دون التعقيدات الإدارية الأخرى.

وهناك مؤشرات دولية خاصة بالاقتصاد الجديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتضم جاهزية الحكومة الالكترونية وجاهزية البنى الرقمية وكذلك مؤشر التنمية التكنولوجية واقتصاد المعرفة وهي الأخرى جاءت بنتائج متأخرة عن العراق عند مقارنتها مع الدول العربية^(٢٠). وبشكل عام فإن الجو العام لمناخ الاستثمار وحسب ما تظهره المؤشرات الدولية لا يشجع على قدوم المستثمرين في حين أن جهود الحكومة العراقية وما وفرت من تسهيلات ومزايا وضمانات هو واضح على تفعيل بيئة الاستثمار العراق ومحاولة تخفيف وإزالة المعوقات لتحسين المناخ الاستثماري.

الاستثمار الأجنبي الوافد الى العراق

إن نجاح أي بلد في استقطاب حصة مقبولة من الاستثمار الأجنبي يتوقف على عوامل عدة منها السياسة الفاعلة التي تحمل بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ومستويات منخفضة من الفساد المالي والإداري إضافة لمؤسسات تعمل بأسس سليمة والأهم من ذلك الاستقرار السياسي الأمني والقانوني^(٢١).

وعند متابعة تأريخ الاقتصاد العراقي نجد وحتى الثمانينات كانت هناك القيود وفرض الإجراءات المعقدة والضرائب المالية على الـ FDI ولكن بعد ذلك بدأت هناك سياسات أكثر جاذبية له، وفعلت أكثر وبجدية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال السياسات والإجراءات التي تؤثر على تدفقات الـ FDI ولكن بالرغم من ذلك فلا يزال العراق يسجل تدفقات وافدة دون مستوى التطلعات المستقبلية للاقتصاد العراقي، وقد تكمن وراء ذلك عوامل عديدة تعلق بعدم استقرار البلد السياسي والأمني وانتشار الفساد

الإداري والمالي والجدول (٨) يوضح لنا تلك التدفقات للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) والتي بلغت ٥١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ولتنخفض في العام التالي ثم تبدأ بالارتفاع وتصل الى ١.٩ مليون دولار عام ٢٠١٠.

الجدول (٨) تدفقات ال FDI إلى العراق وبعض الدول العربية ٢٠٠٥-٢٠١١ مليون دولار

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
السعودية	١٩٠٩٧	١٨٢٩٣	٢٤٣١٨	٣٨٢٢٣	٣٥٥٠٠	٢١.٦
مصر	٥٣٧٥	١٠٠٤٣	١١٥٧٥	٩٥٥٠	٦٧٠٠	٦.٤
الأردن	١٧٧٤	٣٢٦٨	١٩٥٠	١٩٥٤	٢٤٠٠	١.٧
العراق	٥١٥	٣٨٣	٤٨٥	٤٨٨	١.٥	١.٩

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - التقرير السنوي ٢٠١٠.

• بيانات صادرة من البنك المركزي العراقي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

• بيانات (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) بالاعتماد على بيانات IMF

في حين يتوقع العراق نمو واضح في تدفقات ال FDI آلية عام ٢٠١٠ وخصوصا بعد اتفائه مع الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ لشراكة تنموية تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي والخدمات وعلى مدى خمس سنوات مقبلة، حين عرضت الهيئة الوطنية للاستثمار أكثر من (٣٦٠) فرصة استثمارية وبمختلف القطاعات ولا سيما الصناعة والزراعة والكهرباء والسياحة والإسكان وغيرها، وفعلًا أن تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أشار الى ارتفاع التدفقات الوافدة الى العراق ويزيادة مقدارها ٢، ٣٤% من عام ٢٠٠٩ ولتصل الى ١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ وفق بيانات البنك المركزي العراقي، وهو الدولة الوحيدة بين الدول العربية التي شهدت تدفقاتها ارتفاعا لعام ٢٠١٠ وهذا يعني توفر فرص استثمارية كثيرة في الاقتصاد العراقي .

الاستثمار المحلي (القطاع الخاص)

ان مسيرة القطاع الخاص قد همشت خلال عقود من الزمن (منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات) واصبح القطاع العام الحكومي هو المسؤول الاول عن تشغيل النشاطات الاقتصادية، ولكن كان هناك توجه بعد منتصف الثمانينات نحو اشراك القطاع الخاص وظروف خاصة مر بها العراق ولا سيما الحاجة الى الموارد المالية، وتم نقل ملكية بعض المشروعات ولا سيما الزراعية منها الى القطاع الخاص، ان مساهمة القطاع الخاص لا تزال محدودة في اجمالي تكوين رأس المال وبلغت حوالي ١٣.٥% من اجمالي راس المال الثابت عام ١٩٩٩ ثم أصبحت ١٢.٩% عام ٢٠٠٤ ثم ٧% عام ٢٠٠٦^(٢٢) وعليه فالقطاع الخاص العراقي لا يمكن له وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية ان يقود عملية الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، فلا بد من اعادة النظر في دور الدولة وتخليها وبشكل تدريجي عن بعض النشاطات الاقتصادية، ولاسيما في مجال الصناعة والزراعة، ولا بد من رسم سياسات مالية ونقدية تنسجم مع تطلعات القطاع الخاص فمثلا ان السياسة النقدية الحالية ((الانكماشية)) هي بغير تطلعات هذا القطاع الذي يرمي

الحصول على الاقراض وبأسعار فائدة معتدلة، فإن لجوء البنك المركزي الى المبالغة في سياسة الانكماش خلال زيادة الفائدة، فهذا يؤدي الى الاحجام عن تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة ويقلص حجم القطاع الخاص . كما ان السياسة المالية لابد لها ان تحتوي على حوافز تمويلية واخرى مالية تدعم توجهات وأهداف القطاع الخاص.

المحور الثالث

معوقات في الطريق

كما أوضحنا ان هناك رؤى جديدة للاستثمار وسبل إنجازه لدى الحكومة، وكذلك رؤية الدولة لإدارة الاقتصاد وكل ذلك ترجم في اهم وثيقة لدى الدولة (الدستور العراقي) وما هو مدون في المادة (٢٥) ((تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد وفق اسس حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)) وكذلك المواد (٢٣ -اولا - ثانيا-ثالثا، المادة ٣١، ٣٤، ١١٢، ١١١)) وجميعها تشير الى رؤى شمولية ومستقبلية للصورة التي يأخذها شكل الاستثمار والذي سيكون متاحا للوطني والأجنبي، وقد ترجمت تلك التوجيهات بقانون الاستثمار (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة والذي كان في تصور اغلب المختصين ممتاز ويفي بالأهداف، ولا يقل أهمية عند مقارنته مع القوانين الأخرى صدرت في دول عربية بالشأن نفسه ومن حيث المزايا والضمانات والحوافز وغيرها^(٢٣).

ان المشكلة الأساسية اليوم هي ليست في قانون الاستثمار نفسه، بل في تكوين البيئة الاستثمارية ومدى الجدية والوضوح في تطبيق عناصرها الرئيسية ولاسيما القانون نفسه، وعليه يمكن إدراج بعض المعوقات امام الاستثمار منها:

(١) في الجانب السياسي لابد ان تتحول النخب السياسية الحاكمة من حالة النزاع والانقسام وتغلب المصالح الى حالة التأهيل والشراكة الوطنية وجعل المصالح الوطنية هي العليا والتي تسمو على جميع المصالح الأخرى، وعليه لابد من العمل على خلق البيئة السياسية المناسبة من خلال استقرار النظام وتعميق الحكم الديمقراطي، اضافة الى تعميق قيم الشفافية واطلاع الشعب على جميع المفاصل سواء تعلق ذلك بشفافية الموازنة . التقارير المالية والمحاسبية، نظام المناقصات وغيرها، علاوة على تعميق دور مؤسسات المجتمع المدني فضلا عن اعطاء الدور للصحافة والاعلام كونها عين رقابية على العمل السياسي والاقتصادي .

(٢) ان القطاع المصرفي والمالي الذي يعمل بكفاءة فهو يساند العملية الاستثمارية، حيث ان مؤسسات الوساطة المالية والاستثمار عاملان متلازمان لصنع النمو والتنمية المستدامة، حيث يشكل القطاع المصرفي المنصة الرئيسية للأنشطة الاستثمارية، والمؤشر في العراق غياب الوساطة المالية ولاسيما البنوك التجارية فهي لا تتعامل وبمرونة عالية وتستجيب بسرعة لمتطلبات القطاع الخاص والأجنبي وفي مجال التمويل، ولا بد من العمل ومواصلة الجهود لتفعيل وتحديث القوانين والأطر

العلمية من أجل تنشيط المصادر التمويلية لتكون عاملاً مشجعاً لرجال الأعمال والشركات في مجال الاستثمار، فلا بد من الاستفادة من الخبرات والكوادر المصرفية العربية أو الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة المصرفية، وإعادة هيكلة المصارف، تخفيض المخاطر، الالتزام بالمعايير الدولية، تشجيع التعاون مع المؤسسات العربية والأجنبية . خلق أدوات استثمارية جديدة ... الخ^(٢٤).

(٣) إن ضعف بيئة أداء الأعمال كان وراءه جملة أسباب منها ضعف مؤشرات التنمية البشرية وفي المجالات المعيشية والصحية والثقافية وغيرها، وانعكست بشكل مباشر وبشكل سلبي على علاقة المواطن بوطنه وبمؤسسات الدولة . وتمثلت في عدم الإحساس والشعور بالمواطنة، غياب الشعور بالمسؤولية اتجاه الصالح العام والمال العام عدم احترام القانون الخ، وقد مارس المواطنون نتيجة ذلك أعمال تعلق بالتعدي على المصلحة العامة سواء للفترة ما قبل التغيير السياسي وما بعده، وعليه لابد من العمل على بناء إستراتيجية إعادة المواطنة العراقية للفرد العراقي وإحساسه بالمسؤولية والتفاني في العمل، وهذا يتطلب من الحكومة التفكير في إعادة توزيع الدخل لتقليل التفاوت الطبقي، ودعم الضمان الاجتماعي التخلص من الفقر والجهل والمرض، فدراسات البنك الدولي حول العراق تشير إلى انخفاض العمر المتوقع إلى ٥٨.٢ سنة في حين يكون في الدول العربية ٦٧.٢ والدول النامية ٦٨ سنة، كذلك انخفاض نسبة التعلم إذ تجدها ٧٤% في حين كانت في إيران ٧٧% والجزائر ٧٩% والسعودية ٨٠% كما أن الدراسات أشارت إلى العلاقة الإيجابية بين تطور مؤشرات التنمية البشرية والإصلاح الاقتصادي ولاسيما في مجال تهيئة بنية الاستثمار .

(٤) أن توفر الإرادة السياسية حول تعميق مفهوم الاستثمار وأهميته للاقتصاد العراقي ولكن لم يتضح الفعل لحد الآن، فلا تتحول هذه النية الواضحة إلى إرادة إدارية ومهنية لعملية الاستثمار ومنافعه، طالما هناك نقص واضح في البنى الارتكازية وخاصة الكهرباء والخدمات الأخرى . والأهم من ذلك حالة التأهيل والتحول وتجنب الصراع السياسي .

(٥) هناك ضعف واضح في الوعي الاستثماري لدى غالبية المواطنين وكذلك السياسيين وبعض الهيئات الإدارية لإدارة شؤون الاستثمار، وكان وراء ذلك الابتعاد لسنوات طويلة عن تجارب الدول العربية والإقليمية ودوره في تنمية الاقتصاد، وهنا لابد من الدور الإعلامي الواضح لتحقيق الثقافة الاستثمارية أو عقد ندوات وتأليف الكتب حول المواضيع الاستثمارية ادخال المناهج الاستثمارية إلى بعض الأقسام الدراسية والمختصة لتطوير الهيئات الإدارية والقائمين عليه إنشاء المعاهد المتخصصة.

(٦) على الرغم مما تحقق في مجال الإصلاح النظام الإداري والقضائي، فإن تركة التخطيط المركزي لا تزال تشكل عقبة أمام استراتيجيات الإصلاح، وبالتالي فإن المستثمرين المحتملين قد يضطرون لتحمل نفقات مرتفعة ويصرفون وقت أكثر وجهد، فقد تكون النظم الحالية مرهقة ومربكة، وقد تواجه بعض

المعاملات الخاصة بالاستثمار تأخيراً بيروقراطياً، ولا يزال الفساد المستشري يعرقل التجارة والاستثمار، كما أن آليات فض المنازعات لا تزال غير شفافة ويتعذر الاعتماد عليها.

(٧) عدم وجود الكيانات الساندة لتطوير الاستثمار كشركات التقييم الائتماني (Credit Rating) وشركات الاستشارات المالية والمحاسبة والتدقيق وشركات الاستثمار والتمويل غير المتواجدة. ولا زالت بدائية وأعمالها ضعيفة ورأس مالها قليل، وكل ذلك انعكس على دورها التمويلي ومساندة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فتوسيع عمل هذا القطاع لا يمكن له النجاح إلا إذا رافق قطاع مالي حديث، وعليه لابد من إنتهاج سياسة جذرية تناقش هذا القطاع وتقف على نطاق الضعف وتضع الحلول لها لوضعه على الطريق الصحيح

(٨) غياب الرؤيا الاستراتيجية لمستقبل وتوجهات التخطيط الاقتصادي في البلد وخاصة في مجال الاستثمار مما يولد حالة عدم اليقين من المستقبل كما ان هناك فقدان في التنسيق والانسجام بين الهيئة الوطنية للاستثمار والوزارات ذات العلاقة حول الاستثمار .

(٩) المستثمر يتأثر كثيراً بالإجراءات المتنوعة، فهو يدخل عند قدومه للبلد المضيف بمنظومة من العلاقات المتشابكة مع الدوائر والأجهزة الحكومية، فالقوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لا تكفي وحدها لتحفيز الاستثمار دون وضعها قيد التنفيذ الفعلي ودون عوائق، فلا بد ان تتمتع الجهات المنظمة والمشرقة على الاستثمار بأنضباط مهني ويتعامل بنزاهة وشرف مع المستثمرين فالموظف الحكومي لا زال يعيش على تقاليد عمل في مجملها تقليدية وسلبية، وكل ذلك يتعارض مع التنمية التي تتطلب سلوك منظم وواعي وجاد اتجاهها^(٢٥).

(١٠) النافذة الواحدة موجودة، ولكن يؤثر على عملها وجود البيروقراطية، والحصول على الرخص وأجازة التأسيس وبعض الخدمات لا زال يحتاج الى وقت طويل، وعليه لابد من وضع السقوف الزمنية لانجاز الأعمال وتبسيطها وحصر المعلومات في اماكن محددة والاستعانة بالوسائل الالكترونية لانجاز المعاملات تساهم في تخفيض التكاليف وسرعة الانجاز والتقليل من فرص المقابلة بين الموظف والمستثمر والتي قد تستغل لأغراض خاصة، وعليه لابد من حسم موضوع النافذة الواحدة من خلال الالتزام في الموعد المحدد لمنح الاجازة وتأسيس الكيانات وغيره .

(١١) اصبح الفساد الإداري والمالي ظاهرة خطيرة تتزايد في معظم مؤسسات الدولة . وهذا ما ينعكس على التكاليف لرأس المال المستمر، وهذا ما جاء في المسوحات التي يقوم بها مركز المسوحات الدولية الخاصة، اضافة الى المؤسسة المالية للشفافية الدولية، حين جاء العراق من حيث مستوى الفساد في نهاية التسلسل في القائمة الخاصة بالبلدان التي تمارس الشفافية في التعامل (١٧٨) وعليه لابد من تفعيل عمل الهيئات المسؤولة عن ذلك ولاسيما الهيئة العامة للنزاهة، فضلا عن مكاتب المفتشين العامين في الوزارات العراقية وديوان النيابة المالية علما ان دور تلك المكاتب غير ملموس وغير واضح^(٢٦).

(١٢) العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي لكسب ثقة المستثمرين ولاسيما معدل التضخم، عجز الموازنة العامة المديونية، معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية تفعيل السوق المالية .
(١٣) ان برامج اقامة المناطق الحرة لها دورها في جذب الاستثمارات والتي تمنح المستثمرين وخصوصا الاجانب العديد من التسهيلات والحوافز خصوصا في حالة إنشاء مناطق صناعية في المنطقة الحرة، وعليه لابد للعراق أن يضع استراتيجيته لإقامة تلك المناطق وعقد الاتفاقيات لإقامتها مع دوله عربية وأجنبية.

(١٤) لابد من العمل على تبسيط الإجراءات التي بمسار عمل المستثمر وحسب ما نص عليه القانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ولا بد للهيئات الاستثمار استكمال التشكيلات المكمله لعملها مثل الدائرة الاقتصادية، دائرة العلاقات، البحوث والدراسات، العلاقات . القانونية ... الخ^(٢٧).

الاستنتاجات

(١) البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ترتبط بكافة السياسات الاقتصادية التجميعية والتي تتميز بعجز مقبول للموازنة العامة، ومعدلات منخفضة للتضخم، وسعر فرق مستقر، وبيئة سياسية مستقرة وشفافة بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط .

(٢) هناك فجوة استثمارية مؤشرة من قبل وزارة التخطيط حول إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد العراقي في ظل التوجهات الجديدة له، لابد من ملئها من مصادر خاصة (القطاع الخاص) المحلي او من خلال الاستثمارات الأجنبية وهذا يتطلب العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

(٣) يمتلك العراق من الموارد الطبيعية والبشرية تشكل ركيزة او دعامة اساسية لخلق بيئة استثمارية جيدة سواء فيما يتعلق بخصائص الثروة النفطية والغاز الطبيعي او الخامات مثل الكبريت والفوسفات وكذلك المعادن الكثيرة، كما يمثل الأيدي العاملة حافزا لقدام الاستثمارات كونها ذات مهارة جيدة ورخيصة الاجر فضلاً عن تزايد حجم السكان لمؤشر لسوق محلي كبير.

(٤) ان مجموعة المؤشرات الخاصة بالبيئة الاستثمارية كالنظام الاقتصادي ومجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية أظهرت بمؤشرات الحالية بأنها في صالح البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ولا بد من العمل على تحسينها .

(٥) لقد أظهرت بعض المؤشرات الدولية ولاسيما مؤشر بيئة أداء الأعمال للمشروعات الاستثمارية ترتيبا متأخرا لبيئة الاستثمار العراقية يتطلب جهود استثنائية من القائمين على ادارة الاستثمار لتحسين المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وتكاتف الجهود بين هيئات الاستثمار والوزارات لتقليص الروتين والبيروقراطية وغيرها، في حين اظهر مؤشر المخاطر القطرية هو الآخر عبئا ثقيلآ آخر عندما يضع العراق في خانة الدول مرتفعة المخاطر .

٦) هناك بعض العوامل والمعوقات وهي بمجملها طاردة للاستثمار ولا سيما في مجال القطاع المالي والمصرفي لأنه يرتبط بعلاقة وطيدة مع القطاع الخاص والمستثمرين ولا بد من تقديم الإصلاحات الجدية وإعادة الهيكلة لهذا القطاع ليكون سائدا لعمليات الاستثمار .

التوصيات

- ١- يعد الاستقرار السياسي والأمني من أهم محددات المناخ الاستثماري لذلك يتطلب من الجميع، الحكومة والمواطنين المساهمة في تحقيقه ومن خلال إشاعة روح التسامح وسماع الرأي الآخر، وجعل مصلحة الوطن هي العليا، كما لا بد من إعادة الثقة للمواطن وإحساسه بولائه من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية ولا سيما الدخل والصحة والتعلم والفقر وغيرها .
- ٢- ان المناطق الحرة هي إحدى الوسائل لجذب الاستثمارات ولا بد من اقامة تلك المناطق ومن خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بذلك مع الدول العربية والأجنبية .
- ٣- العمل على تفعيل وتحديث الأجهزة الرقابية ومدها بالكوادر المتخصصة وولائها الخالص للوطن لتساهم في القضاء على البيروقراطية الإدارية والفساد المالي والإداري الذي أصبح متفشيا في البلد وهو في تزايد .
- ٤- ان تنشيط الاستثمار المحلي يتطلب توفير مصدر تمويل عراقي سواء المصارف التجارية أو مؤسسات مالية غير مصرفية كشركات التأمين والتمويل وغيرها والى خلق سوق استثمارية عبر منح القروض وبفوائد تتراوح بين (١ - ٤ %) من اجل خلق مناخ اقتصادي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية .
- ٥- التدرج في برامج الخصخصة وبما لا يؤثر على بعض المتغيرات كالبطالة، لاعادة هيكلة القطاع الحكومي ونقل ملكية بعض الأنشطة الاقتصادية الى القطاع الخاص المحلي والأجنبي .
- ٦- التاكيد على انشاء معاهد للبحوث والتطوير الاستثماري يشارك فيه العراقيون مع العربي والأجنبي وذلك لتطوير قابليات المستثمر العراقي .
- ٧- تبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من قبل جهة مختصة تقوم بأصدار النشرات والاعلانات والاتصال بالعالم وعقد الندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية، وعرض مؤشرات الاقتصاد العراقي للعالم لكونها الاهم في البيئة الاستثمارية، كما لا بد من عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل في إدارة الأعمال الدولية، دار الميرخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٤.
٢. أحمد عمر الراوي، دور الـ FDI في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الرابع، ٢٠٠٦.
٣. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - التقرير السنوي، ٢٠١٠.
٤. د. أحمد ابراهيم علي، الاقتصاد العراقي من التخریب إلى النهوض، دار الكتب والوثائق، تقديم د. عبد الكريم شنجار، بغداد، ٢٠٠٩.
٥. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، دستور جمهورية العراق، ط٢، نيسان، ٢٠٠٥.
٦. حميد عبد الحسين العقابي، دراسة الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، مركز العراق للدراسات، مجلة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد (٣)، ٢٠٠٦.
٧. د. ميثم لعبي اسماعيل، توجيهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ (قراءة في الدستور والموازنة)، مجلة مدلاك، العدد التاسع، متاح على الموقع: <http://www.madarik.org>
٨. د. عاطف لافي مرزوك، التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ هادئة في الاقتصاد السياسي، تقديم، ٢٠١٠.
٩. د. عمر أحد الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١٠.
١٠. دنيا أحمد عمر حديد، محددات الاستثمار الأجنبي في أقطار عربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
١١. سيف أنويو، الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني (٢)، ٢٠٠٠.
١٢. عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
١٣. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠.
١٤. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٨.
١٥. قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦
١٦. كمال البصري، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار، الموقع <http://www.iraqiwriter.com>
١٧. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٥.
١٨. محمد علي كاظم، مدى إمكانية تطبيق الـ FDI في العراقي ظل المديونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد (٨)، ٢٠٠٧.
١٩. محمد مطر، إدارة الاستثمار، إطار نظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٢٠. مركز المشروعات الدولية الخاصة: الاستثمار في العراق وإعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد العراقي، <http://www.cipe.org>
٢١. مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط١، EICE، ٢٠٠٤.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Charles P. Jones, Investment Analysis and Management, Ninth Edition, John Wiley, Sons, Inc, 2004.
2. Isaiah Frank, Foreign Enter Pries in Developing Countries The Johns Pkins University Press, LTD, London, 1990.
3. OECD, Checklist for Foreign Direct Invest net, 2003, www.oecd.org.
4. Unctad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 1998.

الملحق

قوانين الاستثمار في العراق الحكومة المركزية وإقليم كردستان ومصر والسودان

فقرات المقارنة	القانون ١٣ العراقي ٢٠٠٦	قانون إقليم كردستان	القانون المصري	القانون السوداني
سنة التشريع	٢٠٠٦	٢٠٠٦	١٩٩٧	قانون ١٩٩٩ المعدل لسنة ٢٠٠٣
الجهة المسؤولة	اعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 5 سنوات اعتباراً من تاريخ بدء التشغيل التجاري - بنسب تتفاوت بين 25 %100 حسب المنطقة (التموية)	اعفاء من جميع الضرائب و الرسوم غير المركبة لمدة 10 سنوات اعتباراً من تاريخ الانتاج الفعلي	اعفاء بنسبة % 100 من الضرائب على الإيرادات والأرباح لمدة 10 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تقام داخل المناطق العمرانية والصناعية الجديدة. تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى بشرط ان تطرح في اكتتاب عام	- اعفاء من ضريبة الأرباح لمدة (١٠) سنوات قابلة للزيادة للمشاريع الإستراتيجية - اعفاء لمدة (٥) سنوات للمشاريع الغير الإستراتيجية.
حدود الملكية	- حق التملك للاستثمار في مجال السكن. - إيجار طويل الأمد لمدة (٥٠) سنة قابلة للتجديد للاستثمار في مجالات أخرى. - للمستثمر الاجنبي " في المحفظة الاستثمارية " حق تملك الاموال غير المنقولة على وجه الشيوخ مساهم او مؤسس او شريك في الشركات العراقية.	للمستثمر حق تملك الأرض باستثناء الاراضي التي تحتوي على النفط والغاز او اية ثروات معدنية ثمينة او ثقيلة	للمستثمر حق تملك الأرض	- تمنح الأرض مجاناً للمشروع الاستراتيجي . - تمنح بسعر تشجيعي للمشروع الغير الاستراتيجي

قطاعات الاستثمار	كافة القطاعات عدا: - استخراج وإنتاج النفط والغاز - المصارف وشركات التأمين	- الصناعة - الزراعة - الفنادق والمشاريع السياحية - الأبحاث العلمية والتكنولوجية - النقل والاتصالات - البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى - مشاريع البنى التحتية - المناطق الحرة التعلم بمختلف مراحله	- الصناعة - الزراعة - الفنادق - النقل - الخدمات البروتولية - الساندة - الإسكان - البنية الأساسية - المستشفيات - الأوراق المالية - التاجير والتمويل - البرامجيات	جميع القطاعات (الصناعة والزراعة الإسكان البنية التحتية)
ضمانات الاستثمار	- نص على عدم جواز المصادرة والتأميم	تسترد الأرض من المستثمر عند مخالفته للعقد المبرم بين الجانبين	نص على عدم جواز المصادرة والتأميم وفرض الحراسة	عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية للعقارات كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة الى بقانون أو تعويض عادل
التحويلات	يجوز للمستثمر الاجنبي: - اخراج رأس المال الذي ادخله للعراق وعوانده ويعمله قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه. - للعاملين الفنيين والإداريين غير العراقيين ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق.	يجوز للمستثمر الاجنبي: - اخراج كامل رأسماله الذي ادخله للملكة لغرض الاستثمار عند تصفية المشروع او التصرف به. - تحويل ارباح وعوائد الاستثمار الى الخارج - عيب تصفية الاستثمار او حصة منه بعد ان يؤدي المستثمر ما عليه من التزامات قانونية تجاه الغير - للعاملين غير العراقيين في المشروع والمتعاملين معهم من خارج الاقليم حق تحويل مستحقاتهم واجورهم الى الخارج وفق القوانين النافذة.	يجوز للمستثمر الاجنبي: - اخراج رأسماله الذي ادخله لغرض الاستثمار. - يحق له تحويل الارباح الناتجة عن مشروعه للخارج بعملة قابلة للتحويل. - يجوز للعاملين غير المصريين تحويل رواتبهم الى الخارج.	- ضمان تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف كلياً أو جزئياً بعد أن يؤدي المستثمر ما عليه من التزامات قانونية. - ضمان تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة على رأس المال بالعملة التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق

(1) Charles P. Jones, Investment Analysis and Management, Ninth Edition, John Wiley, Sons, Inc, 2004, P. 3

(٢) قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

(٣) محمد مطر، إدارة الاستثمار، إطار نظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٧٥-٨٠.

(٤) أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل في إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٤، ص ١٣٧-١٤٠.

- (٥) سيف أنويو، الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني (٢)، ٢٠٠٠، ص ٦٨.
- (٦) محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٠١-١٠٥.
- (٧) محمد عبد العزيز عبد الله، مصدر سابق، ص ١١٢.
- (٨) عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٦٨.
- (٩) دنيا أحمد عمر حديد، محددات الاستثمار الأجنبي في أقطار عربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٤٦.
- (١٠) عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط ١، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص ١٩٩-٢٠٢.
- (١١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط ١، E.I.P.E، ٢٠٠٤، ص ٣٣-٣٤.
- (12) Isaiah Frank, Foreign Enter Pries in Developing Countries The Johns Pkins University Press, LTD, London, 1990, P. 26.
- (13) Unctad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 1998, P. 106-107.
- * ويشمل مؤشر المخاطر السياسية ويعطي نسبة ٥٠% من المؤشر المركب في حين يعطي لمؤشر المخاطر المالية والاقتصادية ٢٥% لكل واحد، علماً أنه يعطي درجة لكل مؤشر، فمثلاً يظم مؤشر المخاطر السياسية عدة نقاط منها (درجة استقرار الحكومة، النزاعات الداخلية، الخارجية، الفساد، سيادة القانون، نوع البيروقراطية، الاضطرابات العرقية...الخ).
- (١٤) د، ميثم لعبي اسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ (قراءة في الدستور والموازنة)، مجلة مدراك، العدد التاسع، متاح على الموقع: <http://www.madarik.org>
- (١٥) د. عاطف لافي مرزوك، التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ هادفة في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ١١٩-١٢١.
- * هذا لا يعني أن تلك المجالات غير مشمولة بالاستثمار، بل سينظم الاستثمار بها بموجب قوانين خاصة بها.
- (١٦) لمزيد من المعلومات، أنظر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، الملحق (١).
- (١٧) د. عاطف لافي مرزوك، التحول الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ٦٨-٧٢.
- (١٨) أحمد عمر الراوي، دور الـ FDI في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الرابع، ٢٠٠٦، ص ٢٩.
- (١٩) محمد علي كاظم، مدى إمكانية تطبيق الـ FDI في العراقي ظل المديونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد (٨)، ٢٠٠٧، ص ١٠٣.
- (٢٠) للمزيد حول ذلك انظر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - التقرير السنوي، ٢٠١٠.
- (21) OECD, Checklist for Foreign Direct Invest net, 2003, www.oecd.org.
- (٢٢) د. عمر أحد الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٢٦.
- (٢٣) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، دستور جمهورية العراق، ط ٢، نيسان، ٢٠٠٥، صفحات متفرقة.
- (٢٤) حميد عبد الحسين العقابي، دراسة الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، مركز العراق للدراسات، مجلة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد (٣)، ٢٠٠٦، ص ١٧٩.
- (٢٥) د. أحمد ابراهيم علي، الاقتصاد العراقي من التخريب إلى النهوض، دار الكتب والوثائق، تقديم د. عبد الكريم شنكار، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧٢-٧٥.

(٢٦) مركز المشروعات الدولية الخاصة: الاستثمار في العراق وإعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد العراقي، <http://www.cipe.org>.

(٢٧) كمال البصري، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار، الموقع <http://www.iraqiwriter.com>